

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

### الدليل التالي للأشاعرة الخائبة

لقد استمسك الأشعري - الفاشل - لتسجيل الكلام النفسي لله تعالى فحسب، بالدليل التالي:

لقد كلف الله تعالى العصاة - سيان الكفار و المؤمنون - بأوامر الشريعة، فلو اندمج الطلب بالإرادة في تكليف العصاة من دون أن نقر بالكلام النفسي - كصفة ثالثة في الله تعالى - في البين، لاستتبع هذا الاتحاد بينهما أن ينفك المراد عن الإرادة الإلهية، إذ كيف يريده الله عملاً من المكلف ولا يتحقق مراده فحيث إن تخلف المراد عن الإرادة الإلهية يعد مُستحيلاً، ولهذا أصررنا على وجود صفة ثالثة في النفس الإلهي يُغاير الإرادة الإلهية في الإنسانيات وهو الكلام النفسي فحيث قد أثبتنا التغاير و من ثم أثبتنا الكلام النفسي في البين فلا نقع في التخلف المذكور.

و قد استعرض السيد الخميني أيضاً استدلالية الأشاعرة بالتقريب التالي:

و من متمسّكات الأشاعرة[1] لإثبات اختلاف الطلب والإرادة أنه يلزم بناءً على اتحادهما في تكليف الكفار بالإيمان بل مطلق أهل العصيان إما أن لا يكون تكليف جدي و هو فاسد بالضرورة، أو تخلف مراد الله تعالى عن إرادته و هو أفسد، و حيث لا بد في هذه التكاليف من مبدأ و لا يمكن أن يكون الإرادة، و ليس شيء آخر مناسباً للمبدئية غير الطلب، فهو مبدأ. و بعبارة أخرى لو كانت الإرادة الواجبة مبدأ للطلب اللفظي لزم حصول المطلوب بالضرورة لامتناع تخلف مراده تعالى عن إرادته. و لما رأينا التخلف علمنا أن المبدأ (الطلب) غيرها (الإرادة) و لم يكن غير الطلب صالحًا لها فهو المبدأ فيكون في سائر الموارد أيضاً كذلك. [2]

### التفكيرُ ما بين المَواضِيعِ المطروحة

قبل كل نقاش، يفترض علينا بداية أن تميز ما بين المواضيع المذكورة بين العلماء لكي يتضح خيط الأبحاث ويزهق بعض الأوهام الطارئة على الأعلام، ولهذا نعتقد بأن هنا ثلاثة نقاشات:

1. النقاش حول مبحث اتحاد الطلب والإرادة أو تغايرهما.

2. النقاش حول تواجد الكلام النفسي واقعاً أو تخيله ذهناً.

3. النقاش حول شبهة الجبر و التفويض.

ألف) أما الأول فقد أسلفناه مسبقاً بأن مبحث التغاير أو الاتحاد يخص الإنسانيات فحسب إذ الطلب والإرادة تنحدر في الأوامر الحقيقة و الامتحانية و في تكليف العصاة، فلا يعقل النقاش - حول التغاير أو الاتحاد - في الجمل الخبرية إذ لا طلب و لا إرادة فيها فلا موضوع لهما أساساً.

ب) وأما الكلام النفسي فإنه مبحث عام يرتبط بمبحث التغایر أو الإرادة، فحينما نخوض في الإنسانيات يعبر عن الكلام النفسي بالطلب، بينما لو دخلنا دائرة الإخبارات لسُمِّيت تلك الصفة النفسانية المدلول عليها بالكلام اللفظي بالكلام النفسي، إذن فهو سِيَالٌ في كلام المباحثين.

إلا أن الاعتراض يتوجه الشیخ الأخوند حيث قد رأى أساس النزاع لفظياً فأدّمَجَ مبحث الكلام النفسي بمبحث التغایر والإرادة، وهذا يبدو من ظاهر عباراته، حيث يقول:

فإذا عرفت المراد من حديث العينية والإرادة ففي مراجعة الوجдан عند طلب شيء والأمر به حقيقة كفاية فلا يحتاج إلى مزيد بيان وإقامة برهان فإن الإنسان لا يجد غير الإرادة القائمة بالنفس صفة أخرى قائمة بها يكون هو الطلب غيرها سوى ما هو مقدمة تتحققها عند خطور الشيء والميل وهيجان الرغبة إليه والتصديق لفائده و هو الجزم يدفع ما يوجب توقفه عن طلبه لأجلها، وبالجملة لا يكاد يكون غير الصفات المعروفة والإرادة هناك صفة أخرى قائمة بها يكون هو الطلب فلا محيمص عن اتحاد الإرادة والطلب وأن يكون ذلك الشوق المؤكّد المستتبع لتحرّيك العضلات في إرادة فعله بال مباشرة أو المستتبع لأمر عبيده به فيما لو أراده لا كذلك مسمى بالطلب والإرادة كما يعبر به تارة وبها أخرى كما لا يخفى وكذا الحال في سائر الصيغ الإنسانية والجمل الخبرية فإنه لا يكون غير الصفات المعروفة القائمة بالنفس من الترجي والتمني والعلم إلى غير ذلك صفة أخرى كانت قائمة بالنفس وقد دل اللفظ عليها [3]

بينما المحقق النائي والنائي و البروجري قد اعتقدا بالتغيير وفي نفس الحين قد استنكرَا الكلام النفسي أيضاً، إذن فليس النزاع لفظياً -في كشف المراد من الكلام النفسي و المراد من الطلب والإرادة- بل نمط هذه المناقشات عقليٌّ و خارجيٌّ، إذ الأشعري الذي يعتقد التغيير قد برهنَ مقالته بأنَّ هناك صفة حقيقةً أخرى في النفس تُغيِّرُ الطلب والإرادة ثمَّ سماه بالكلام النفسي، يشهدُ لعقلية البحث فهمُ السيد البروجري حيث يصرُّ بأنَّ الأشاعرة قد برهنوا لمُبغافهم بالبرهان العقليٍّ -لا أنه نزاع لفظيٍّ- نظيرُ استدالهم باستحالةِ تكليف العصابة لأنَّه ينجر إلى تخلفِ ارادة الله عن مراده ولهذا قد استخرجُوا الكلام النفسي كي لا يتورّطوا في الاستحالة فطرحوا هذه الأبحاث بأجمعها.

استشهاد على تعدد المواضيع في هذه الأبحاث وحيث إنَّ السيد البروجري والنائي و غيرهما من الإمامية قد أقرُّوا بالتغيير بين الطلب والإرادة ثمَّ طمسُوا على وجود الكلام النفسي، فهذا يُعربُ عن اثنينَ موضوع النزاع بحيث لا يُعدُّ الصراع لفظياً فحسب.

1. فقد استدلَّ السيد البروجري على التغيير بأنَّ الإرادة لا تُنشأ إذ لا تَتَقَبَّلُ الإنشاء -إيجادُ المعنى باللفظ-. أساساً، بينما الطلب يُخضعُ للإنشاء والإيجاد، وهذه برهنةٌ صلبةٌ لإثباتِ التغيير بين الطلب والإرادة، نعم إنَّا قد استشكنا على استدالله مسبقاً، ولكنه أصوليٌّ بارعٌ وقد تَبَيَّنَ هذه النظرية على أيِّ تقدير.

2. وكذلك المحقق النائي فقد استدلَّ للتغيير بأنَّ الأمر حين إصدار الأوامر يتصوَّرُ في أفقِ نفسه شيئاً ثمَّ يشتاقُه ثمَّ يُصدقُه ثمَّ يُريده فيتوَلُّ عنصر ثالثٌ نسبيٌّ بالطلب المتحقق بحملة النفس و التحرّيك نحوه، إذن فمرحلةُ الطلب تَتَعَقَّبُ مرحلةَ الإرادة، ولهذا ربما يُريدُ المرءُ شيئاً ولكنَّه يتَهَوَّنُ فلا يطُلُّه و لا يتحرّك نحو مُطلبه.

3. وكذلك المحقق الاصفهاني حيث قد أثبتَ التغيير ما بينهما ثمَّ سجَّلَ وجود صفةٍ نفسانية بالبراهمين العقلية فأقرَّ بالكلام النفسي ثبوتاً ثمَّ قال بأنَّ عقلَ الأشعري لا يَعْيِ هذه البراهين أساساً، ثمَّ ردَّه بأنه لا دليلٌ على الكلام النفسي في عالم الإثبات إذ الصفاتُ والكيفياتُ النفسانية في أفقِ النفس مُحدودةٌ تماماً فلا يوجدُ عنصرٌ ثالثٌ نفسيٌ يُسمَّى بالكلام النفسي، فحكمُ النفس بوجود نسبةٍ

حكميةٍ إما علمٌ فهو وجودٌ نوريٌّ في النفس و إما غيرُ العلم فَيُعَدُّ من أفعالِ النفس الحادثةِ لا من الصفات القديمة.

4. وقد تسايرَ السيدُ الخوئيُّ أيضًا مع المحققِ الاصفهانيِّ تماماً، إلا أنه لم ينسب مقالته إلى أستاذِه.

### الرأي المختار في هذا المضمار

و أما نحنُ فقد انتهجنا نهجَ المحققِ الاصفهانيِّ حولَ الكلامِ النفسيِّ حيثُ قد ناقشنا كافةً أدلةَ الأشاعرةِ فطَمسناها بأسِرها، ولهذا لم نعثرَ على دليلٍ مُقنعٍ يفي بمتطلباتِهم، نعم إنَّا نتعقلُ تواجدَ الكلامِ النفسيِّ في عالمِ الثبوتِ وفقًا لصراحةِ المحققينِ الاصفهانيِّ والرشتيِّ، إذ العقلُ يُبرهنُ على إمكانيةِ وجودِه في الإخباراتِ و الإنشائاتِ، ولكنَّه عديمُ الواقعِ الخارجيِّ أساساً، ولعلَّ تعبيرَ السيدِ الخوئيِّ بأنَّه مجردُ وهمٍ وخیالٍ فلا واقعٌ له، يُشيرُ إلى ذلك، إلا أنَّا لا نُنَزِّلُه إلى مرحلةِ الفرضِ -قد افترَضَه الفارضُ-. فحسبَ بل الكلامِ النفسيِّ يُعدُّ معقولاً ثبوتاً.

---

[1] المطالبُ العاليةُ 8: 19 - 11.

[2] الطلبُ والإرادة، ص: 28

[3] كفايةُ الأصولِ (طبع آل البيت)، ص: 66